

ردته في الزاهد و هذا عند أبي حنيفة وقال لا كلاهما  
لورثته واختار قول الامام البرهاني والنسفي وصدر  
الشرعية وغيرهم **كتاب الخطر والاباحة قوله**  
قال في التحصيل المكون الى الجرام اقرب من المختار **قوله**  
ولا بأس بتوسد الهداية والنوم عليه عند أبي حنيفة  
وقال لا يكره وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد بن وحيد وكله يذكر  
قول أبي يوسف واذا ذكره القدوري وغيره من المشايخ  
وكذا الخلاف في ستر المحرم وتعليقه على الابواب واختار  
قول الامام الامام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة  
وغيرهم **قوله** ولا بأس بلبس الديباج في الحر عند  
يكره عند أبي حنيفة واعتمد قوله المجتبي والنسفي وغيرهما  
ومحذر الشرب في الامانة المقتض عند أبي حنيفة والركوب  
على الشرج المقتض والجلوس على السرير المقتض اذا  
كان تبقى مواضع الفضة قال في الهداية بمعناه يبقى موضع  
الغم وقيل هذا موضع اليد في الاخذ وفي السرير والشرج  
موضع الجلوس وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد بن  
مع أبي حنيفة وروى مع أبي يوسف وعلى هذا الاختلاف

الا ناء المصنوب بالذهب والفضة والكرسي المصنوب بهما  
وكذا اذا جعل ذلك في السيف والمسيح وحلقة المرأة  
او جعل المصنوب مذهباً او مفضضاً وكذا الاختلاف في  
النجاس والركاب والتفرد اذا كان مفضضاً وكذا الثوب فيه  
كتابة بذهب او فضة على هذا وهذا الاختلاف في فيما يخص  
فاما التقوية المذمومة لا تخلص فلا بأس به بالاجماع واختار  
قول الامام الايمة المصححون المجتبي والنسفي وصدر  
الشرعية وغيرهم **قوله** ويكره الاحتكار في اقوات  
الادميين واليهمايم واذا كان في بلد يضرب الاحتكار  
باهله الهداية تخصيص الاحتكار بالاقتات كالخسطة  
والشعيرة والبنين والقت في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف  
كلما اضرب العامة حبسه فهو احتكار وان كان ذهباً او  
فضة او قوتاً وعن محمد بن عيسى قال الاحتكار في البساتين اختار  
قول الامام الامام البرهاني والنسفي وغيرهما **قوله**  
ومن احتكر غلة ضيعته او ما جلبه من بلد اخر فليس بحتكر  
قال في الهداية اما الثاني فالمدكور قول أبي حنيفة وقال  
ابو يوسف يكره وقال محمد بن علي بن ابي الخطاب